الملتقى الفكري العربي
القدس

الصناعة العربية في الأراضي المحتلة

د. بكر أبو كشك

مكتبة جامعة بيرزيت
المجموعات الخاصة
Special Collections
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

SPC
HC
415.254
.A285
1981
BZU

SPC
HC
415.254
.A285
1981
BZU

مؤتمر التنمية من أجل الصمود

Digitized by Birzeit University Library

الدكتور بكر ابو كشك :

× من مواليد قرية ابو كشك عام ١٩٢٨ .

× تخرج من مدرسة خضورى الزراعية بطولكرم . وحصل على شهادة البكالوريوس في علوم الهندسة الزراعية تخصص حفظ التربة والرى عام ١٩٥٧ . كما حصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد عام ١٩٧٣ تخصص التخطيط الاقليمي .

× عمل لعدة سنوات في وزارة الزراعة كمدير للقسم العربي لحفظ التربة ومديرا لقسم التخطيط الفني للقسم العربي ومديرا لمكتب التخطيط الزراعي ونائبا لمدير اللواء في الناصرة .

× عمل استاذ مساعد في جامعة كونتيكوت باميركا واستاذا مساعدا في دائرة الاقتصاد بجامعة بيرزيت ثم رئيسا للدائرة ومشرفا على مركز الابحاث . ويعمل حاليا مديرا لمركز الابحاث في جامعة بيرزيت واستاذ مشارك .

× له عدة مؤلفات اقتصادية وسكانية منها :
- الضائقة السكانية في الوسط العربي .
- الضائقة السكانية في المناطق المحتلة .
- الاراضي العربية والسياسة الاسرائيلية تجاهها .
- اراضي الضفة الغربية والقطاع والمشاكل التي تعوق تطورها .
- الصناعة في المناطق المحتلة .

هذه الورقة مقدمة لمؤتمر التنمية من اجل الصمود الذى يعقد بمبادرة جمعية الملتقى الفكرى العربي بالقدس وان الاراء الواردة فيها تعبر عن رأى كاتبها ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الجمعية

حقوق الطبع محفوظة لجمعية الملتقى الفكرى العربي / القدس

Digitized by Birzeit University Library

Acc. # 19655

الصناعة العربية في الاراضي المحتلة

لائحة المحتويات

مقدمة
المشكلة
الهدف
اسلوب البحث
تطور الصناعة في المناطق المحتلة
أ) تطور الصناعة قبل عام ١٩٦٧ .
١. الضفة الغربية
٢. قطاع غزة .
ب) تطوير الصناعة بعد عام ١٩٦٧
١. الضفة الغربية
٢. قطاع غزة .
الايدى العاملة
توزيع الايدى العاملة حسب الموقع الجغرافي والفرع الاقتصادى
المستوى الفني للعمال
توزيع الوحدات الصناعية في المناطق المحتلة
حجم الاستثمار الحالي في الصناعة
التجارة الخارجية وعلاقتها مع تطور الصناعة
الطاقة الانتاجية وانخفاض نسبة استغلالها .
المواد الخام للصناعة المحلية ومصادرها .
تمويل المشاريع الصناعية
توصيات
المراجع

Digitized by Birzeit University Library

الصناعة العربيـــة في المناطـــق المحتلـــــة

المشكلـــــة :

هنالك حاجة ماسة لدراسة القطاع الصناعي في المناطق المحتلة كي تتعرف على مراحل نمو هذا القطاع والمشاكل التي تعرقل تطوره. وكذلك تحديد حجم مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد العام لهذه المناطق.

بصورة عامة نلاحظ ان تكوين القطاع الصناعي اليوم لا يختلف عما كان عليه قبل عام ٦٧. فبالرغم من حدوث تغييرات في حجم الانتاج الا ان النمو ظل افقيا وبالطرق التي كانت مستعملة في السابق. حيث استمرت الصناعات التقليدية وفي وحدات انتاجية صغيرة.

لقد ترك عدم الاستقرار السياسي بصماته على اقتصاد المناطق المحتلة بصورة عامة وعلى القطاع الصناعي بصورة خاصة وقد ساهم وجود الاحتلال في زيادة الشعور بعدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي عدم اطمئنان المستثمرين على مستقبل استثماراتهم في المناطق، كما ارتبط اقتصاد المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بالاقتصاد الاسرائيلي وعلى هذا فقد اصبح تطوره رهن بمدى تكيفه لظروف الاحتلال الاسرائيلي الذي إختار ان تكون المناطق المحتلة سوقا لمنتوجاته وان تكون الايدي العاملة في هذه المناطق مصدراً احتياطيا للعمل الرخيص. اجتذبت سوق العمل في اسرائيل حوالي ثلث عمال الضفة والقطاع، بسبب تعذر استيعابهم في فروع الاقتصاد المختلفة في هذه المناطق. لقد افرز القطاع الزراعي اعدادا كبيرة من العمال، انخرط بعضهم في سوق العمل داخل اسرائيل بينما فضل البعض الاخر الهجرة الى البلدان العربية وباعداد كبيرة تهدد اسس البقاء العربي في هذه المناطق.

لهذا السبب ومن اجل العمل لتطوير الصناعة مع بقية الفروع الاقتصادية ولاجل خلق فرص عمل لاستيعاب الطاقة البشرية التي تدخل سوق العمل سنويا قمت بهذه الدراسة لعلها تساهم في كشف مشاكل الصناعة تحت الاحتلال كما ارجو ان تساعد على بلورة سياسة تصنيعية محددة المعالم تزيد من حصة الصناعة في الدخل القومي وتساعد على تقليص الهجرة الى الخارج.

الهـــدف

تهدف هذه الدراسة اولا الى اجراء مسح للصناعات المحلية حيث تم تصنيفها حسب المجموعات الرئيسية وعدد العاملين فيها وكذلك توزيعها الجغرافي وحجم الاستثمارات الحالية

ثانيا : تقدير الايدي العاملة في هذا الفرع وكجزء من الطاقة البشرية العاملة.

ثالثا : تحديد العراقيل التي تقف في طريق نمو الصناعات المحلية.

رابعا : فحص مجال الامكانيات المفتوحة للصناعة وما هي نوعية الصناعات التي يجب تشجيعها في المرحلة الحالية.

Digitized by Birzeit University Library

اسلوب البحث :

سيعتمد هذا البحث على المعطيات المتوفرة في الاحصائيات الرسمية والابحاث التي سبق نشرها وكذلك على دراسة ميدانية عن طريق العينة العشوائية حيث اختيرت حوالي ثلاث مائة وحدة صناعية تمثل الصناعات المتوفرة في الوقت الحاضر حسب توزيعها الجغرافي . ثم طلب من هذه الوحدات التي وقع الاختيار عليها ان تجيب على اسئلة محددة كي تعطينا صورة صحيحة عن تطور كل مجموعة من المجموعات الرئيسية في الصناعة وكذلك عن توعية المشاكل التي تواجهها (١) .

على ضوء الاجابات التي توفرت لدى ساحاول معالجة الموضوع في سبع فقرات تضم الفقرة الاولى عرضا مختصرا لتطور الصناعة في كل من الضفة والقطاع خلال الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي يليها عرض لتطورها خلال فترة الاحتلال نفسه بينما تركزت الفقرة الثانية على قضايا الايدى العاملة من حيث مشكلة الفائض منها واضطراره للهجرة هذا وقد بينت هذه الفقرة انخفاضا بنسبة مساهمة المرأة العربية في سوق العمل وكذلك المستوى العلمي والفني لعمال المناطق المحتلة .

رأس المال عامل اساسي لتطوير الصناعة وهذا ما تضمنته الفقرة الثالثة التي اعطت صورة واضحة عن حجم الاستثمارات في فرع الصناعة وتأثير هذا على مدى استيعاب الصناعة للايدى العاملة حسب الاولوية المختلفة في المناطق المحتلة .

التجارة الخارجية واثرها على تطور الصناعة في ظل ظروف الاحتلال وما يرتبط بها من عدم تكافؤ بين قوى الاحتلال والمناطق المحتلة كانت موضوع الفقرة الرابعة التي اشرت فيها الى حجم السوق المحلي ومشكلة التنافس مع المنتوجات الاسرائيلية التي استولت على الجزء الاكبر من هذه السوق واثرت على نسبة الطاقة الانتاجية المستغلة عند معظم الوحدات الاقتصادية خاصة فرع المستحضرات الطبية . هذا وقد تركزت الفقرة الخامسة على توفير المواد الخام الضرورية للانتاج ومصادرها ، كما عالجت الفقرة السادسة مشاكل التمويل بسبب غياب المصارف العربية القادرة على تمويل الصناعات المحلية ودعمها . واخيرا خصصت الفقرة السابعة لطرح بعض التوصيات التي اراها مناسبة للخروج بالصناعة المحلية من واقعها المؤلم والنهوض بها الى المستوى الذى نرجوه لها .

تطور الصناعة في المناطق المحتلة :

نظرا لتباين الظروف التي مرت بها كل منطقة من المناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧ وبعده رأيت ان اعالج الموضوع في فترتين تعالج الاولى اوضاع الصناعة قبل عام ١٩٦٧ في كل من الضفة والقطاع وتعالج الثانية الفترة التي تعيشها هذه المناطق تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧

(١) تعتمد هذه الدراسة على البحث الذى اعده المؤلف عن الصناعة في المناطق المحتلة وتم تقديمه للقسم الصناعي في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (مصدر رقم ١) .

Digitized by Birzeit University Library

١) تطور الصناعة قبل عام ١٩٦٧

١. الضفة الغربية :

لقد ارتبطت الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨ – ١٩٦٧ باقتصاد المملكة الاردنية الهاشمية التي كان اقتصادها يعاني من عدم الاستقرار السياسي ولم يكن قادرا على استيعاب الاعداد الكبيرة من الفلسطينيين الذين اجبروا عام ١٩٤٨ على ترك وطنهم والانتشار في الضفتين (الغربية والشرقية لنهر الاردن) .

اذ يستدل من دراسة للبنك الدولي اجريت عام ١٩٥٥ (٢) بانه حتى بعد مرور حوالي سبع سنوات على حدوث المأساة كانت طاقة الاقتصاد الاردني العملية بعيدة جدا عن استيعاب الراغبين في العمل لاندلم يكن هنالك صناعة بالمفهوم الصحيح اذ كانت – كما ذكر التقرير السابق مجرد مجموعة من الحرف والصناعات اليدوية – لهذا لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي عن ١٠ بالمائة من مجموع الانتاج القومي ، الخام ، وقد كانت حصة الضفة الغربية اقل من ذلك بكثير، الا انه بالرغم من قلة موارد الضفة الغربية وعدم تطوير القاعدة الصناعية، اضف الى ذلك وجود اعداد كبيرة من النازحين فقد قامت صناعات متواضعة للمواد الاستهلاكية في شرقي القدس، ونابلس، والخليل ، وبيت لحم ورام الله حيث تبين اللائحة رقم (١) اهم هذه الوحدات التي كانت قائمة في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧، وكانت مساهمة هذا القطاع منخفضة عام ١٩٦٥ ولم تتجاوز ٧ بالمائة من قيمة الانتاج المحلي الخام في الضفة في حين تجاوزت نسبتها ٣٦ بالمائة من مجموع الانتاج المحلي الخام للاردن (مصدر رقم ٤ ص ٢٧) بينما كانت مساهمة القطاع الزراعي في مجموع الدخل المحلي حوالي اربعة اضعاف مساهمة القطاع الصناعي وبلغت ٢٤ بالمئة في الضفة الغربية حسب نفس المصدر –

Digitized by Birzeit University Library

لائحة رقم (١)

اهم الوحدات الصناعية التي كانت قائمة في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧

الاسم	الموقع	راس المال الف دينار اردني (ك)	عدد العمال ل
مصنع الزيوت النباتية	نابلس	ر٥٠٠	ر٢٠٠
مصنع سلفانا للشوكلاته	رام الله	ر١٠٠	ر١٠٠
مصنع الجبشة للشوكلاته والحلويات	بيت حنينا	ر١٠٠	ر٣٥
شركة سجاير القدس	العيزرية	ر٢٠٠	ر١٠٠
الصناعة الزراعية	الخليل	ر٨٠	ر٢٠
شركة البلاستيك الاردنية	بيت ساحور	ر٨٠	ر٣٠٠
شركة بلاستيك الشرق	القدس	ر٤٥	ر٦٢
مصانع السرائر الوطنية	بيت لحم	ر٥٠	ر١٠٠
شركة التقدم لصناعة القبعات	الخليل	ر١٠	ر١٥
شركة رباح للاثاث	رام الله	ر٨٠	ر٨٠
شركة مصنع الزنك	نابلس	—	ر٤٠
المجموع	—	١٢٤٥٠	١٠١٢

نسبة راس المال الى الايدى العاملة = $\frac{ك}{ل}$ = $\frac{١٢٤٥٠٠٠}{١٠١٢}$ = ١٢٣٠ دينارا

× المصدر رقم ٣ صفحة ٤

لقد اعطت خطة التطوير الصناعي في الاردن اهتماما اكبر لتطوير الصناعات الرئيسة في الضفة الشرقية بينما انحصرت صناعات الضفة الغربية في نطاق ضيق كما ادى تركيز الاستثمارات في الضفة الشرقية الى الاعتقاد بوجود سياسة تمييز واضحة لغير صالح الضفة الغربية وهذا اعتقاد له ما يؤكده، اذ بالرغم من وجود بعض العبررات الاقتصادية التي دعت الى تطور اسرع في الضفة الشرقية

Digitized by Birzeit University Library

(مصدر ٥ صفحة ١١٢ – ٢٧٨) مثل المواصلات ، توفر المواد الخام كالاسمنت والفوسفات ، وحجم العاصمة عمان . وهي اسباب مقبولة لدى الكثيرين الا انها ليست كل الاسباب في نظرى لان مخططي التطوير الاقتصادى في الاردن لم يراعوا التكلفة الاجتماعية (Social Cost) للضفتين واثره على خلق توازن سكاني في كل منهما . وهذا ما سنحاول كشف ابعاده فيما يلي :

خلق تشجيع الصناعات في الضفة الشرقية فرص عمل ونتيجة لهذا ارتفعت الاجور في الضفة الشرقية عن الضفة الغربية وبهذا اغرت الكثيرين من ابناء الضفة الغربية الى الانتقال بعائلاتهم الى الضفة الشرقية حيث ساهموا في تكوين تجمعات سكانية بالقرب من معظم المدن الرئيسية في الضفة الشرقية قبل ان يتوفر لهذه التجمعات الحد الادنى من البنية التحتية كالمياه والكهرباء وحتى الخدمات البلدية الاساسية كالنظافة واصبحت هذه التجمعات اشبه ما يكون بنقاط تشويه للبيئة (Slum Areas) كان يمكن تلافيها لو كان هنالك توازن في التطوير الصناعي لاجل مصلحة جميع اجزاء البلد الواحد في تلك الفترة .

هذا هو الثمن الذى دفعته الضفة الشرقية اما الضفة الغربية فقد بدأت تفقد القاعدة الاساسية لبقائها بسبب الهجرة المستمرة وبالتالي خفض مستوى الخدمات العامة لمن بقي فيها، وحتى الى قتل الحافز الى الاستثمار في مجال الصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي . ان خطر تلوث البيئة الذى حصل في الضفة الشرقية وما نجم عنه من انتشار الامراض الخطرة في اكثر من مناسبة اقل خطرا في نظرى من تفريغ الضفة الغربية من سكانها وتركها كالريشة في مهب الريح .

من هذا المنطلق كنت اتمنى لو ان الجهات المسؤولة راعت هذه الناحية وسعت الى توزيع الانتاج بحيث يقوم كل جانب على ضفتي الاردن بانتاج ما يحتاجه البلد وباقل ضرر اجتماعي واقتصادى لكل منهما . تخطيط حذر في هذا الاتجاه قد يساهم في خلق صناعات غير اساسية (٢) في الضفة الغربية تكفي للاستهلاك المحلي على الاقل .

---

(٢) الصناعات الاساسية هي الصناعات التي تقوم بتصدير منتوجاتها الى الخارج بينما تسمى الصناعات التي تنتج للسوق المحلي بانها صناعات غير اساسية .

Digitized by Birzeit University Library

٢ ـ قطـــاع غـــزة

وجد القطاع نفسه بعد حرب عام ١٩٤٨ **مفصولا** عن بقية اجزاء فلسطين وتولت السلطات المصرية مسؤولية الاشراف على مصالحه بشكل مؤقت الا انه كان معزولا عن مصر ايضا بسبب وجود صحراء سيناء التي شكلت نوعا من الحاجز الطبيعي . ونظرا لافتقار القطاع للثروات الطبيعية (ما عدا المياه الجوفية والثروة السمكية من البحر الابيض المتوسط) اضطر هذا الجزء من بلدنا الى اعادة تنظيم اقتصاده تحت ظروف غير ملائمة اهمها وجود مئات الالاف من النازحين اللذين لجاوا الى القطاع بعد وقوع المأساة الفلسطينية .

لم تأخذ السلطات المصرية آنذاك زمام المبادرة لتطوير الاقتصاد في القطاع ولهذا فقد كانت المبادرة الفردية هي الاساس للاستثمارات التي تركزت في فرع الزراعة بسبب توفر المياه والحاجة الى زيادة الانتاج الزراعي لسد الاستهلاك المحلي .

تحت هذه الظروف لم تكن الصناعة على نفس مستوى الاهمية ولم يزد اسهامها في الدخل القومي المحلي عن ٣ر٣ بالمئة (مصدر ٦ صفحة ٨١) **بينما** تجاوزت مساهمة الزراعة ٢٦ بالمئة من مجموع الدخل القومي المحلي . هذا وتبين اللائحة **الثانية** اهم الوحدات الصناعية التي كانت قائمة حتى عام ١٩٦٧ والتي كانت تستوعب عشرة عمال او اكثر .

اللائحـة رقـــم (٢)

اهم الوحدات الصناعية التي كانت تستوعب عشرة عمال او اكثر من عمال القطاع حتى عام ١٩٦٧

الرقـم	اسم المصنع	مجموع العاملين في المصنع
١	مصنع سفن اب وهابي للمشروبات الخفيفة	١١٢
٢	مصنع سمير للاثـــــاث	٣٦
٣	شركة احمد شراب لتعبئة وتصدير الحمضيات	١٩٥ ××
٤	شركة الشنطي اخوان للبلاستيك	٢٥
٥	مصنع نسيج امين احمد الشرفا	٢٣
٦	حلويات حاج سحويل	١٦
٧	مصنع الاشتراك العربي للنسيج	١٢
٨	مصنع اسوان للعطور	١٢
٩	المصنع الوطني للطوب	١٦
١٠	مصنع جميل ابو غليون للطوب	١٤
١١	مصنع جار الله الشيخ الخازندار للطوب	١٥
	المجمـــــــــوع	٤٧٦

× اتصالات شخصية على مستوى البلديات والغرف التجارية في القطاع

×× العمل موسمي في هذا المصنـــــــع .

Digitized by Birzeit University Library

من هنا ترى ان الصناعة كانت غير متطورة حيث كانت اغلبية الوحدات الصناعية من نوع الحرف الصغيرة والصناعات اليدوية اذ شكلت صناعة النسيج والسجاد اهم هذه الوحدات بالاضافة لبعض مصانع تعبئة المشروبات الخفيفة ومراكز تعبئة الحمضيات .

ب- تطور الصناعة بعد عام ١٩٦٧

لقد جلبت حرب عام ١٩٦٧ مضاعفات واثار سيئة على الاقتصاد في المناطق المحتلة يساوى ما كانت قد احدثته من اثر سي' حرب عام ١٩٤٨ . لان هذه الحرب قامت بتغيير جذرى للعلاقات التي كانت قائمة بين كل من الضفة الغربية والقطاع مع اقتصاد الدول المجاورة . ولم تطرح الحكومة الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ اية خطة لتغيير المبنى الاقتصادى للمناطق المحتلة (مصدر ٤ ص٣٧) كما ان القرارات المبدئية التي اتخذت لانعاش الاقتصاد بعد الحرب مباشرة كانت تهدف الى تخفيف حدة الازمة وخلق نوع من الاستقرار السياسي تحت الاحتلال ولم تكن جادة في ايجاد الحلول الجدرية للمشاكل التي نشأت نتيجة لوجوده وعرقلت نمو القطاع الصناعي منذ عام ١٩٦٧

نوعية المشاكل واثرها على تنشيط او تجميد الصناعة في المناطق المحتلة هي ما سأحاول طرحه في هذه المرحلة من خلال معالجتي للمواضيع المرتبطة بالصناعة من حيث عدد ونوعية المصانع وحجم الايدى العاملة فيها ومصادر تمويلها ومشاكل تسويق منتجاتها . في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

ا- الضفـــــة الغربيـــــة

لقد شلت الصناعة خلال الفترة التي تلت الاحتلال مباشرة بسبب فقدان الاسواق التي كانت متوفرة لهذه الصناعات كما ان المواد الخام التي كانت تستوردها لم تعد متوفرة فاضطرت الى تقليص انتاجها وبالتالي تسريح عمالها ونتيجة لهذا فقد انخفض عدد العاملين في الضفة بما في ذلك القدس العربية الى ١٣٠٠٠ عامل بدلا من ١٧٠٠٠ عام حسب توقعات السلطات الاردنية لتلك السنة . ولم تسترد الصناعة وضعها السابق قبل عام ١٩٦٩ حيث تبين اللائحة الثالثة توزيع الوحدات الصناعية حسب المجموعات الرئيسية وعدد العمال في كل مجموعة لهذا العام والذى ستتخذه اساسا للمقارنة مع السنوات التي توالت لتحديد اتجاهات هذا القطاع والمشاكل التي تواجهه تحت الاحتلال .

Digitized by Birzeit University Library

اللائحة رقم (٣) ×

توزيع الوحدات الصناعية حسب المجموعات الرئيسية للصناعات في الضفةالغربيةلعام ١٩٦٩

المجموعة الرئيسية	عدد الوحدات الصناعية لكل مجموعة	عدد العمال لكل مجموعة
الكسارات والمحاجر	١١٠	١٧٢٥
الاغذية	١٠٥٠	٥٠١٣
المشروبات	٥	١٢٦
التبغ	٣	٢٢٢
النسيج	٥٣	٦٨٥
الملابس	٤٢١	١٤٦٥
الاحذية	٤٦٣	٩٤٤
الاخشاب ما عدا الاثاث	١٩	١٨٠
الاثاث	٧٤٦	١٨٩٣
الورق ومنتجاته	٧	١٠١
الطباعة والنشر	٣٨	٤٧٣
الجلد	٣٥	٣٧
المطاط ومنتجاته	٢٤	٥٣
الكيماويات	٤٢	٨٤٧
صناعات غير معدنية	٣٢	٥٢٣
صناعات معدنية	٤٩٥	١٤٩٣
الماكنات ما عدا الكهربائية	١	١٦
الالات الكهربائية	٩٣	١٣٣
وسائل المواصلات	٢٠٢	٤٣٦
غير ذلك	١٧١	٦١٨
المجموع	٣٩٩٩	١٧٠٣٣

× مصدر رقم ٣ صفحة ٩

ولم تزد عدد الوحدات الصناعية التس تستوعب عشرة عمال او اكثر عن ٢٣٥ وحدة (مصدر رقم ٣ ص١١) وهذا يعني ان حوالي ٩٤ بالمئة من الوحدات الصناعية كانت اقل من عشرة عمال ولم تتغير هذه النسبة بصورة تذكر خلال الفترة ٦٩ – ٧٨ بالرغم من انخفاض عدد الوحدات الصناعية كما هو مبين في اللائحة رقم ٥ وهذا يعني ان الصناعة لا تزال اقرب ما يكون الى الصناعة الحرفية

Digitized by Birzeit University Library

اللائحة الخامسة ×

توزيع الوحدات الصناعية في الضفة الغربية في عام ١٩٧٨ حسب حجم الايدى العاملة

عدد العمال في الوحدات الصناعية	عدد الوحدات الصناعية	النسبة المئوية لكل فئة
١ – ٩ عمال	٢٣٩٩	٩٢ر٧
١٠ – ١٩ عامل	١١٤٠	٤ر٤
٢٠ – ٤٩ عامل	٦٠	٢ر٢
٥٠ – ٩٩ عامل	٧	٠ر٣
١٠٠ عامل فاكثر	٧	٠ر٣
المجموع	٢٥٨٧	١٠٠

× مصدر رقم ٣ صفحة ١٠ .

يبدو واضحا من اللائحة الخامسة ان نسبة الوحدات التي يزيد عدد عمالها عن عشرة عمال لا زالت منخفضة. وان الوحدات الصغيرة شكلت ٩٣ بالمئة من عدد المصانع في عام ١٩٧٨ كما وجدنا ان عدد الوحدات الصناعية قد استمر في الانخفاض من عام لاخر كما تبينه اللائحة السادسة

اللائحة السادسة

توزيع الوحدات الصناعية حسب المجموعات الرئيسية في الضفة الغربية خلال الفترة ٧٨ – ٧٩

المجموعة الرئيسية	١٩٧٨ (١)	١٩٧٩ (٢)
الصناعات الغذائية، المشروبات والتبغ	٢٢٨	٢٣٢
صناعة النسيج والملابس	٥٣٠	٤٨٤
صناعة الجلود ومنتوجاتها	٢٦٤	٢٣٤
صناعة الخشب ومنتجاته	٤٥٦	٤٣٧
صناعة المطاط والبلاستيك والمنتوجات الكيماوية	٦٠	٥١
الصناعات غير المعدنية	١٢٨	١٢٢
الصناعات المعدنية	٤٣٢	٤١٩
صناعات متنوعة	٢٣٣	٢٢٧
المجموع	٢٣٣٢	٢٢٠٧

(١) المصدر رقم ٧ صفحة ٧٥٠

(٢) المصدر رقم ٨ صفحة ٧٠٦

Digitized by Birzeit University Library

المعطيات في اللائحة السادسة تؤكد ان عدد الوحدات الصناعية في انخفاض من سنة لاخرى وقد كانت هذه النسبة اكثر من ٥ بالمئة خلال الفترة ٧٨ – ١٩٧٩ . هذه المعطيات تشكل لاول وهلة تناقضا مع النتائج التي توصلت اليها من خلال العينة التي قمت بدراستها حيث وجدت بان ٥٦ بالمئة من مجموع المصانع التي تم الاتصال بها قد اقيمت بعد عام ١٩٦٧ (اللائحة السابعة)

اللائحة السابعة

توزيع الوحدات الصناعية في العينة حسب تاريخ التاسيس

المنطقة	الوحدات في العينة	حتى عام ١٩٦٧	٦٧ – ٧٠	٧٠ – ٧٥	٧٥ – ٨١
الضفة الغربية	١٨٢	٨٥	٣٠	٤٩	٣٨
القطاع	٩٤	٣٨	٦	١٥	٣٥
المجموع	٢٧٦	١٢٣	٣٦	٦٤	٦٣

والتفسير لهذا التناقض هو ان هنالك ظاهرة التغيير (Turenover) اذان الكثير من المصانع التي اقيمت قبل عام ١٩٦٧ وتلك التي اقيمت بعد ذلك العام لم تستطع الثبات في السوق بسبب المنافسة التي تواجهها وسوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها لهذا كان عدد الوحدات التي تقام سنويا اقل من عدد الوحدات التي تخرج من حقل الانتاج خلال تلك السنة .

مساهمة الصناعة في الدخل القومي

ذكرنا ان حصة الصناعة كانت حوالي ٧ بالمئة من مجموع الدخل القومي المحلي للضفة عام ١٩٦٥ وكان من المنتظر ان تزداد مساهمة الصناعة في السنوات الاخيرة تمشيا مع الاتجاه العام في العالم ، الا ان الواقع كما تؤكده الاحصائيات الاسرائيلية يشير الى انخفاض حصة القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٩ فقد انخفضت حصتها من ٦ بالمئة عام ١٩٧٥ الى ٤٫٤ بالمئة عام ٧٩ كما هو مبين في اللائحة الثامنة .

Digitized by Birzeit University Library

مساهمة الفروع الاقتصادية في الدخل القومي الاجمالي للضفة الغربية في عامي ٧٥ — ٧٩
مليون ليرة اسرائيلية بالاسعار الحالية

الفرع الاقتصادي	١٩٧٥	١٩٧٩	نسبة النمو خلال ٧٥ — ٧٩	معدل النمو السنوي
زراعة — غابات واسماك	٧١٤	٤٧٢٢	٥٦١	٦٠ بالمئة
صناعة	١٩٧	٨٩٢	٣٥٣	٤٨ بالمئة
البناء والاشغال العامة	٣٧١	٢٣٢٦	٥٣٠	٥٦ بالمئة
الخدمات العامة	٢١١	١٦٨٠	٤٤٠	٥٥ بالمئة
مواصلات، تجارة وخدمات اخرى	٨١٦	٥٤٨٥	٥٧٢	٦١ بالمئة
الدخل المحلي الاجمالي (بسعر التكلفة)	٢٤٠٩	١٥١١٦	٥٢٧	٥٨ بالمئة
دخل عوامل انتاج في الخارج	٨٨٤	٥١٧٧	—	
دفعة الى عوامل انتاج في الخارج	٢٤	٩٩	—	
الدخل القومي الاجمالي بسعر التكلفة	٣٢٦٩	٢٠١٩٤	٥١٧	٥٨ بالمئة
مساهمة القطاع الصناعي المئوية	٦	٤٫٤	—	—
نسبة النمو الحقيقي للدخل القومي الاجمالي خلال الفترة		١٨٦٫٨		٣٠ بالمئة
نسبة النمو الحقيقي (١) للصناعة خلال الفترة		١١٠٫٤		٢٠ بالمئة

المصدر ١ صفحة ٢٩

ان نسبة نمو بمعدل ٢٠ بالمئة في القطاع الصناعي ليست بالنسبة العالية اذا راعينا ان هذه اقل بكثير من نسبة النمو العام للدخل القومي الاجمالي.

٢ — قطاع غزة

لقد كان تأثير الاحتلال على الصناعة هنا اقل حدة من تاثيره على صناعة الضفة الغربية وذلك لعدم تطور الصناعة في القطاع حتى بالنسبة لمقابيس الضفة. فقد استوعبت الصناعة ٤٠٩٥ عاملا في عام ١٩٦٩. الا أن هذا العدد قد انخفض بحوالي ١٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٩ — ١٩٧٣ (٩ ص٦٦). الا انه بعد ذلك زادت من استيعابها للايدي العاملة التي وصلت الى ٥٩١٢ عام ٧٩ (مصدر ١ ص ٣١).

وتضاعف حجم الانتاج الصناعي في القطاع خلال الفترة ٧٥ — ٧٩ وقد كانت الزيادة واضحة في النسيج والملابس بينما بقيت صناعة الاغذية والمشروبات على

Digitized by Birzeit University Library

من حيث عدد الوحدات الصناعية نلاحظ ايضا نفس الظاهرة التي واجهناها في الضفة الغربية والتي تشير الى كون ٦٠ بالمئةمن الوحدات الموجودة في عام ١٩٨٠ اقيمت بعد عام ١٩٦٧ (اللائحة السابعـــة) وهذا يناقض الاحصائيات الرسمية التيتشير الى انخفاض عدد الوحدات من سنة لاخرى حيث وجد ان معدل الانخفاض خلال الفترة ٧٨ – ٧٩ حوالي ٢ر٦ بالمئة سنويا كما ان نسبة الوحدات التي تستوعب اكثر من عشرة عمال لا يزال منخفضا ويقل عن ٧ بالمئة من المجموع عام ١٩٧٩ (مصدر، ١ ص ٣٢) .

مساهمة الصناعة في الدخـل القومـي–

نمت الصناعة خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٩ بنسبة اكثر من نمو الدخل القومي ومن هنا ازدادات مساهمتها من ٦ر٧ بالمئة عام ١٩٧٥ الى ١ر٧ عام ١٩٧٩ كما هو مبين في اللائحة التاسعة .

---

١) ان هذه النسبة التي وجدت بالاعتماد على الاحصائيات الرسمية لا تمثل الواقع وهنالك علامة استفهام حول صحتها لان عدد الوحدات الصناعية لم يرتفع خلال هذه المدة بل على العكس انخفض كما اننا لم نلاحظ ارتفاعا في نسبة الوحدات التي يزيد عدد عمالها عن عشرة اشخاص اضف الى ذلك بان نجاعة العمل لم ترتفع بدليل أن نسبة الفنيين في الوحدات الصناعية. القائمة لا زالت منخفضة ، وعلى هذا الاساس نجد صعوبة في تفسير نسبة النمو التي تشير اليها الاحصائيات الرسمية في البلاد .

Digitized by Birzeit University Library

اللائحة التاسعة *

مساهمة الفروع الاقتصادية في الدخل القومي للقطاع
خلال الفترة ٧٥ – ٧٩ مليون ليرة اسرائيلية بالاسعار الحالية

الفرع الاقتصادي	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
الزراعة والغابات والثروة السمكية	٣٠٤	٤٨٥	٦٨٥	٩٩٧	١٤٦٩
الصناعة	٩٨	١٥٩	٢٣٧	٣٩٧	٧١٧
البناء	١٨٤	٣١٥	٣٨١	٧٢٨	١٦٠٠
الخدمات العامة	٢٢٥	٢٩٦	٣٩٣	٦٦٠	١٠٣٨
مواصلات، تجارة وخدمات اخرى	٢٢٤	٢٩٨	٥٩٣	٧٢١	١٨٠٦
مجموع الدخل القومي المحلي	١٠٣٥	١٥٥٣	٢٢٨٩	٣٥٠٣	٦٦٣٠
العائدات لوسائل الانتاج في الخارج	٤٤٦	٦٣٩	٨٦٤	١٥٨٥	٣٤٧٤
الدخل القومي الاجمالي حسب تكاليف الانتاج	١٤٦٨	٢١٧٨	٣١٣٥	٥٠٦٠	١٠٠٤٧
حصة الصناعة من الدخل القومي الاجمالي ٠/٠ (١)	٦ر٧	٧ر٣	٧ر٥	٧ر٨	٧ر١
النمو الحقيقي للدخل القومي الاجمالي خلال الفترة ٧٥ ٧٩ (١) ٠/٠			٢٥٤		
النمو الحقيقي للصناعة خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٩ ٠/٠ (١)			٢٧٥		

* المصدر رقم ١ صفحة ٣٥
(١) وجدها المؤلف بطريقة حسابية

الايدي العاملة

تتطلب الدراسة الاقتصادية لاى منطقة معرفة عن سكانها لان حجم السكان ونسبة نموهم وكذلك توزيعهم حسب العمر لا تحدد فقط حجم الطلب على البضائع بل ايضا على نوعيتها كما ان نسبة السكان فوق سن الرابعة عشرة تحدد طاقة هذا المجتمع على توفير الايدى العاملة.

Digitized by Birzeit University Library

وحصة القطاعات المختلفة من القوى العاملة تعطي فكرة عن مرحلة التطور التي يعيشها هذا المجتمع

وعلى سبيل المثال نجد ان اقل من ١٠ بالمائة من الايدى العاملة في البلدان المتطورة تعمل في الزراعة بينما قدتصل هذه النسبة الى ٥٠ بالمئة في الدول النامية.

هنالك عاملان اساسيان يحددان حجم الايدى العاملة التي يستطيع توفيرها اى مجتمع اولهما نسبة السكان الذين تزيد اعمارهم عن الاربعة عشر عاما وكذلك نسبة الاناث التي تشارك في القوى العاملة.

من المعروف ان المجتمعات النامية كمجتمعنا تعاني من ارتفاع نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن الاربعة عشر عاما وتتارجح هذه النسبة ما بين ٤٥ — ٥٠ بالمئة من مجموع السكان بينما لا تزيد عن ٣٢ بالمئة في المجتمعات المتطورة. هذا وتبين اللائحة العاشرة العلاقة بين مجموع السكان والفئة فوق الرابعة عشرة وحصة الايدى العاملة من المجموعة الاخيرة.

تشير المعطيات في هذه اللائحة الى انخفاض نسبة الايدى العاملة لمجموع السكان اذ انها بقيت خلال سنوات طويلة حوالي ١٩ بالمئة من السكان وحتى نسبة القوى العاملة للمجموعة فوق الرابعة عشرة لا زالت منخفضة ويعود السبب في ذلك الى انخفاض مشاركة المراة في العمل اذ تلاحظ ان نسبة العاملات آخذة في الانخفاض من سنة لاخرى اذ كانت حوالي ١٦ بالمئة عام ١٩٧٠ وانخفضت الى ١٣٫٣ بالمئة عام ٧٩ بالرغم من ارتفاع عدد الاناث في المجموعة فوق الرابعة عشرة بحوالي ٣٢ بالمئة خلال نفس الفترة.

توزيع الايدى العاملة حسب المكان الجغرافي والفرع الاقتصادي:

أ. توزيع الايدى العاملة حسب مكان العمل.

تبين اللائحة الحادية عشرة عدد العمال ونسبهم المئوية في كل من المناطق المحتلة واسرائيل.

اللائحة الحادية عشرة*

توزيع العمال حسب مكان العمل خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٩

السنة	المناطق المحتلة		اسرائيل	
	العدد بالالاف	النسبة المئوية	العدد بالالاف	النسبة المئوية
١٩٧٠	١٥٢٫٥	٨٧٫٩	٢٠٫٦	١٢٫١
١٩٧٥	١٣٨٫٦	٦٧٫٦	٦٦٫٥	٣٢٫٤
١٩٧٩	١٣٨٫٠	٦٥٫٠	٧٤٫١	٣٥٫٠

* المصدر ١ صفحة ٤٧

نلاحظ من هذه المعطيات بان عدد العاملين في المناطق المحتلة اخذ بالانخفاض من سنة لاخرى بينما يزداد عدد العاملين من ابناء المناطق المحتلة في اسرائيل بحيث نجد ان اكثر من ثلث الايدى العاملة موجودة في

Digitized by Birzeit University Library

اللائحـــة الحاديـــة عشـــرة

سكان المناطق المحتلة ، مجموع السكان فوق الرابعة عشرة من العمر وتوزيعهم حسب الجنس وكذلك مساهمة كل مجموعة من الايدى العاملة خـــلال الفتـــرة ١٩٧٠ - ١٩٧٩

السنة	مجموع السكان (بالالاف) (١)	السكان فوق سن الرابعة عشرة (بالالاف) (٢)			النسبة المئوية للمجموعة فوق الرابعة عشرة	القوى العاملة (بالالاف) (٢)			النسبة المئوية للقوى العاملة لكل السكان (٣)	مقارنـــات (بالنسبة المئويـــة) (٣)		
		المجموع	ذكور	اناث		المجموع	ذكور	اناث		مجموع القوى العاملة بالنسبة لمجموعة فوق الرابعة عشرة	نسبة الذكور العاملين من مجموع الذكور فوق الرابعة عشرة	نسبة الاناث العاملات من مجموع الاناث فوق الرابعة عشرة	نسبة الاناث من مجموع القوى العاملة
١٩٧٠	١٠٣٠ر٦	٥٦٠ر٤	٢٦٣ر٩	٢٩٦ر٥	٥٤ر٤	١٩٦ر٦	١٦٥ر٠	٣١ر٦	١٩ر٠	٣٥ر١	٦٢ر٥	٣ر٦	١٦ر١
١٩٧٥	١١٦٣ر٦	٦٤١ر٠	٣٠٥ر٤	٣٣٥ر٦	٥٥ر١	٢٢٥ر٠	١٩٢ر٦	٣٢ر٤	١٩ر٣	٣٥ر١	٦٣ر١	٩ر٦	١٤ر١
١٩٧٩	١٢١٧ر٦	٦٩٩ر١	٣٣٦ر٥	٣٦١ر٦	٥٧ر٤	٢٣٣ر٥	٢٠٢ر٤	٣١ر١	١٩ر٢	٣٣ر٤	٦٠ر١	٨ر٦	١٣ر٣

(١) مصدر رقم (١) ، صفحة (٤١) .

(٢) مصدر رقم (١) ، صفحة (٤٢) .

(٣) وجدها المؤلف بالطريقة الحسابية .

Digitized by Birzeit University Library

اسرائيل وان الزيادة في السكان لا تعكس زيادة في عدد عمال المناطق المحتلة بل يتجه الذكور في الغالب للعمل في اسرائيل او الى خارج البلاد الامر الذى ادى الى انخفاض النسبة المئوية للعمال من مجموعة العمر ١٨ – ٣٥ سنة لان هذا الجيل هو الاكثر قابلية للهجرة بينما ارتفعت النسبة المئوية للعمال من مجموعة العمر ١٤ – ١٧ سنة خاصة في عام ١٩٧٤ حيث انضم الى سوق العمل ٢٨ر٣ بالمئة من مجموع السكان في هذا السن، ونظرا لكون هذه المجموعة تضم طلبة المدارس الثانوية فان زيادة نسبة اشتراكهم في سوق العمل تعني ان هنالك تسرب من المرحلة الثانوية الامر الذى قد يكون مؤشرا لسوء الاوضاع الاقتصادية للعائلات العربية في المناطق المحتلة (مصدر ١ صفحة ٤٤) .

المستوى الفنـــي للعمـــال .

هنالك نقص واضح في المستوى الفني للعمال ومعظم العمال من الغيرفنيين ولهذا ينحصر عمل اكثريتهم في فرعي الزراعة والبناء وحتى اولئك ممن يشتغلون في الصناعة فانهم من غير الفنيين، وقد لا تتجاوز نسبة اصحاب المهارات الفنية المحدودة اكثر من ٨ بالمئة . معظم دورات التدريب المهني محصورة في قطاعات مختلفة تتعلق بفرع البناء ومستوى التدريب الفني يحتاج الى الكثير من التحسينات .

توزيع العمال في مكان عملهم وحسب القطاعات الاقتصادية .

تحتل الزراعة موضع الصدارة بالنسبة لما تستوعبه من الايدى العاملة في المناطق المحتلة اذ بلغت نسبة عمال الزراعة حوالي ٣٨ بالمئة عام ١٩٧٩ . بينما استوعبت الصناعة حوالي ١٦ بالمئة فقط. هذا ويلاحظ ان نسبة استيعاب الزراعة قد انخفضت خلال الفترة ٧٠ – ٧٩ بحوالي ٩ر٧ بالمئة . الا ان الزيادة في استيعاب القطاعات الاقتصادية الاخرى بما في ذلك الصناعة . لم تكن كافية لامتصاص هذا الفائض الذى بدأ يبحث عن عمل خارج المناطق المحتلة . هذا ويلاحظ ان سوق العمل الاسرائيلية قد قلصت من استيعاب العمال في الزراعة بينما ضاعفت استيعابها في القطاع الصناعي كما توضحه اللائحة الثانية عشرة .

اللائحـة الثانية عشـرة*

النسبة المئوية لتوزيع العمـال حسـب القطاعـات الاقتصـاديـة المختلفـة في اماكـن عملهـم خلال الفتـرة ١٩٧٠ – ١٩٧٩

السنة	توزيع العمال ٪ في المناطق المحتلة حسب الفروع الاقتصادية				توزيع عمال ٪ . المناطق المحتلة في اسرائيل حسب الفروع الاقتصادية			
	زراعة	صناعة	بناء	وتعبيد وطرق	اخرى	زراعة	صناعة	بناء	وتعبيد وطرق	اخرى
١٩٧٠	٣٨ر٧	١٢ر٨	٨ر٤	١ر٩	٣٩ر٤	٢٤ر٤	١١ر٦	٥٣ر٣	٧ر٩	
١٩٧٥	٣١ر٨	١٤ر٥	٧ر٣	٤٦ر٤	١٤ر٣	١٨ر٤	٥٤ر٤	٩ر١٢		
١٩٧٩	٢٨ر٠	١٦ر٨	١ر١٠	٤٥ر١	١٤ر٨	٢٢ر٨	٤٦ر٣	١٦ر٣		

* مصدر ١ صفحة ٥١

Digitized by Birzeit University Library

توزيـــع الوحدات الصناعيـــة في المناطـق المحتلـــة :

تبين اللائحة الثالثة عشرة توزيع الوحدات الصناعيةحسب الالوية المختلفة في المناطق المحتلة حيث تبين بان معظم الوحدات الصناعية تتركز في مدينتي الخليل ونابلس ثم تليهمامنطقة بيت لحم بينما تبين اللائحة الرابعة عشرة توزيع الوحدات الصناعية في كل لواء من الوية الضفة الغربية حسب عدد العمال في هذه المصانع ، كما نجد ان نسبة الوحدات التي يقل عدد عمالهـا عن عشرة تزيد على ٩١ بالمئة من المجموع الكلي لعدد المصانع .

حجم الاستثمـار الحالي في الصناعـــة :

يعتمد معظم التطوير في هذا القطاع على المبادرة الفردية مع ما يترتبط بهامن خطر لمسنا اثرهـا في عدد الوحدات الصناعية التي تدخل سوق الانتاج ثم تخرج منه بعد فشلها بالبقاء بسبب صغر حجمها وعدم استطاعتها مواجهة المشاكل المتعددة التي تعرقل نموها ولكي يتم توضيح الحجم الصغير للاستثمارات قمت بوضع ملخصا لحجم الاستثمارات الاولية لـ ٢٧٦ مصنعا ممن تم استجواب اصحابها في العينة التي اخترتها كما هو موضح في اللائحة الخامسة عشرة .

اللائحة الخامسة عشـــرة
توزيع الوحدات الصناعية بالنسبة المئوية
في الضفة والقطاع حسب حجم الاستثمار الاولي بالدينار الاردني

الموقـــــع	حجـــم الاستثمـــــار الاولي الف دينـار اردنـــــــي				
	اقـل من ٤	٥ — ٩	١٠ — ١٩	٢٠ — ٤٩	٥٠ واكثـــر
الضفـــة الغربيـــة	٦١	١٨ر١	٩ر٣	٨ر٣	٧ر٧
القطـــــــاع	٦٨ر٩	١٢ر٩	٢ر٢	٣ر٣	٩ر٦

x مصدر ١ صفحة ٨٩

لاحظان حوالي ٨٠ بالمئة من الوحدات الصناعية لم يزد حجم الاستثمار الاولي فيها عن تسعة الاف دينار وان حوالي ٨ بالمئة فقط من هذه الوحدات قد زادت عن خمسين الف دينار اردنيـا .
التجارة الخارجية واثرها على تطور الصناعـة

منذ عام ١٩٦٧ وبعد احتلال الضفة الغربية والقطاع عملت اسرائيل على ربطهما بالاقتصاد الاسرائيلي واصبحت تجارتها مع العالم خاضعة للقوانين الاسرائيلية ومالها من تاثير سلبي على تطور هذه المناطق .

Digitized by Birzeit University Library

اللائحة الثالثة عشره

توزيع الوحدات الصناعيه حسب الألويه المختلفه
لكل مجموعه رئيسيه من فروع الصناعه المختلفه
لعـــام ١٩٧٩

الرقم للمجموعه	اسم المجمـــوعه	توزيع الوحدات الصناعيه حسب الالويه في الضفه								غـــزه
		جنين	طولكرم	نابلس	رام الله	القدس	الخليل	بيت لحم	اريحا	مجموع الضفه
٢١١	الصناعات الغذائيه	١٥	١٧	٦١	٣٨	٢٤	١٢	١٧	١١	١٩٥	٧٥
٢١٢	المشروبات	—	—	—	٢	—	—	٢	—	٥	٣
٢١٤	صناعة التبغ	—	—	—	٣	—	—	١	—	٤	—
٣٢١	مصانع النسيج والملابس	٦	١٤	٩١	٢٦	—	٢٣	٢٦	—	٢٤٦	٢١٥
٣٢٣	صناعة الجلود ومنتجاتها ماعدا الاحذيه	—	—	١	—	—	٥	—	—	٨	٣
٣٢٤	صناعة الاحذيه ما عدا المطاطيه	—	—	٤٧	٣	١٤	١٨٤	١	١	٢٥٠	٢٩
٣٢٦	صناعة الأخشاب ما عدا الاثاث	١٠	١١	٥٣	٧	—	١٢٣	٢٠	١	٢٢٥	٢٤
٣٣١	صناعة الأثاث المنزلي	٩	—	٨	٢١	١٥	—	٦١	١٠	١٢٤	٢٦
٣٣٢	صناعة الورق ومنتجاته	—	—	١	٢	١	٦	—	—	١١	٥
٣٤١	صناعة النشر والطباعه	٢	—	٨	٤	٥	٢	٢	—	٢٥	١٢
٣٤٢	الصناعات الكيماويه	—	—	٦	٤	—	—	٧	—	١٧	٤
٣٥١	صناعات كيماويه أخرى	—	—	٩	٦	—	—	١	—	١٦	—
٣٥٢	صناعات بتروكيماويه مختلفه	—	—	—	١	—	—	—	—	١	—
٣٥٤	صناعة منتجات المطاط	—	—	—	—	١	—	—	—	١	—
٣٥٥	صناعة الخزف والاواني الفخاريه	—	—	—	—	٢	—	٢٥	١	٣٨	٥
٣٦١	صناعة الزجاج	—	—	٢	—	٤	٦	—	—	٨	٣
٣٦٢	صناعات غير معدنيه	١٢	٢٢	٣٦	٣٣	٤	١٥٠	١٤	٤	٢٧٢	١٠٠
٣٦٩	صناعات غير حديديه	—	—	—	—	—	١	—	—	١	—
٣٧٢	تصنيع المواد المعدنيه ومشتقاتها	٣٥	٢٨	٥٠	٢٢	٢١	١٢٦	٥٢	١١	٣٤٥	٩٠
٣٨١	صناعة الالات ما عدا الكهربائيه	٣	—	—	—	—	٢	٢	—	٣	٢
٣٨٢	صناعة الادوات الكهربائيه	٢	١٢	٣	—	١	—	٨	—	٢٧	٦
٣٩٠	صناعات مختلفه	٩٤	١٠٤	٣٧٣	١٧٢	٩٠	٦٩١	٣٦٠	٤٢	١٨٤٨	٦١٤
	المجموع										

* عدد الوحدات الصناعيه هنا اقل من العدد الذي ذكرته الاحصائيات الاسرائيليه وذلك لأن بعض الوحدات المذكوره لا ينطبق عليها تصنيف الصناعات المستعمل هنا كما ان هنالك امكانية اهمال بعض الوحدات لا لا تستأجر عمالا .

Digitized by Birzeit University Library

اللائحة الرابعة عشر

توزيع الوحدات الصناعية حسب المجموعات الرئيسية في اللوية الضفة الغربية وعدد العمال في الوحدات المختلفة .

الرقم	اللـــــواء (١)	جنيـــــن			طولكـــــرم			
	عـــدد العمـــال فـي المجموعـــة	حجـــم العمـــال			حجـــم العمـــال			
	اســـم المجموعـــة الرئيســـية	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠ +
(٣١١)	الصناعـــات الغذائيـــة	١٤	١	—	١٤	٣	—	—	—
(٣١٣)	صناعـــة المشروبـــات	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣١٤)	صناعـــة التبـــغ	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٢١)	مصانـــع النســـيج والملابـــس	٢	٢	٢	—	١	٣	٩	١
(٣٢٣)	صناعة الجلود ومستحاثها ما عدا الأحذية	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٢٤)	صناعة الأحذية ما عـدا المطاطيـة	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٣١)	صناعـــة الأخشـــاب ما عـدا الأثـــاث	١٠	—	—	١١	—	—	—	—
(٣٣٢)	صناعـــة الأثـــاث المنزلـــي	٩	—	—	—	—	—	—	—
(٣٤١)	صناعـــة الورق ومستحاثـــه	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٤٢)	صناعـــة النشـــر والطباعـــة	٢	—	—	—	—	—	—	—
(٣٥١)	الصناعـــات الكيماويـــة	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٥٢)	صناعـــات كيماويـــة اخـــرى	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٥٤)	صناعـــات بتروكيماويـــة مختلفـــة	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٥٥)	صناعـــة منتجـــات المطـــاط	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٦١)	صناعـــة الخـــزف والاوانـــي الفخاريـــة	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٦٢)	صناعـــة الزجـــاج	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٦٩)	صناعـــات غيـــر معدنيـــة	١١	١	—	١٧	٤	١	—	—
(٣٧٢)	صناعـــات غيـــر حديديـــة	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٨١)	تصنيـــع المـــواد المعدنيـــة	٢٥	١٠	—	٢٨	—	—	—	—
(٣٨٢)	صناعـــة الالات مـــا عـــدا الكهربـــائيـــة	٣	—	—	—	—	—	—	—
(٣٨٣)	صناعـــة الالات الكهربـــائيـــة	—	—	—	—	—	—	—	—
(٣٩٠)	صناعـــات مختلفـــة	٢	—	—	١٢	—	—	—	—
	المجمـــوع	٧٨	١٤	٢	٨٢	٨	٤	٩	١

(١) معدر (١) صفحة (١٠٦) .

(٢) لم تتوفر تفاصيل عن توزيع الوحدات الصناعية حسب الحجم في القطاع . ولهذا اكتفيت بالمعطيات في اللائحة السابقة .

Digitized by Birzeit University Library

– تابع اللائحة الرابعة عشر –

نابلس				رام الله					القدس				الخليل				اريحا		بيت لحم				
حجم العمال				حجم العمال					حجم العمال				حجم العمال				حجم العمال		حجم العمال				
٥–٩	١٠–١٩	٢٠–٤٩	+٥٠	١–٤	٥–٩	١٠–١٩	٢٠–٤٩	+٥٠	١–٤	٥–٩	١٠–١٩	٢٠–٤٩	١–٤	٥–٩	١٠–١٩	٢٠–٤٩	١–٤	٥–٩	١–٤	٥–٩	١٠–١٩	٢٠–٤٩	+٥٠
١٠	٣	٣	١	١٥	١٧	٤	١	١	١٧	٥	٢	–	١٠	٢	–	–	١٠	١	١١	٥	١	–	–
–	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	٢	–	–	–
–	–	–	–	١	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–
١٩	١٤	١	١	٩	٨	٧	٢	–	–	–	–	–	٤٢	١٨	٨	٥	–	–	٦	١٧	٩	٤	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	–	–	٢	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢	–	١	١	٢	١	–	–	–	١٠	٤	–	–	١٠٥	٧٣	٥	١	١	–	١	–	–	–	–
٣	–	–	–	٧	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠١	١٩	٣	–	١	–	١٧	٣	–	–	–
–	–	–	–	١٤	٤	٣	–	–	١٤	١	–	–	–	–	–	–	١٠	–	٤٣	١٠	٦	٢	–
–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	١	–	–	٥	١	–	–	–	–	١	–	–	–	–
١	–	١	–	٢	١	١	–	–	٢	٢	١	–	٣	–	–	–	١	–	٢	–	–	–	–
١	١	–	–	٢	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	١	–	–	١
٤	٢	–	–	٢	–	١	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–
–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	١	–	٢١	١٠	٤	–	–
–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٣	١	١	–	٩	١١	٩	٣	١	٢	١	١	–	٨٤	٦٢	٢	٢	٤	–	٩	٣	١	١	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–
٢	١	١	–	١٧	٥	–	–	–	٢١	–	–	–	١١٣	١١	٢	–	١١	–	٤٦	٥	١	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	–	١	١	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	١	–	٧	١	–	–	–
٥٥	٢٣	٨	٣	٨١	٤٨	٢٨	١٠	٥	٦٧	١٨	٤	١	٤٧٢	١٩٠	٢٠	٩	٤١	١	١٦٩	٥٨	٢٣	٩	١

اننا نعلم ان اقتصاد المناطق المحتلة غير متطور اذا ما قورن بالاقتصاد الاسرائيلي . ولهذا فالمنتظر ان يؤدي ارغام هذه المناطق على التبادل التجاري مع اسرائيل الى اختلال الميزان التجاري لصالح اسرائيل . هذه هي نتيجة حتمية عندما لا تتساوى الاطراف التي تقوم بالتبادل ويكون الطرف الاضعف مرغما على التعامل مع الطرف الاقوى ولا خيار له في ذلك .

لقد دلت الاحصائيات على ان استيراد المناطق المحتلة من المنتوجات الاسرائيلية يزداد من سنة لاخرى بحيث ارتفع من معدل ٨١ بالمئة من مجموع الاستيراد عام ١٩٧١ الى ٨٨ بالمئة من مجموع الاستيراد في عام ١٩٧٩ (مصدر ١ صفحة ٧٠) في حين انخفض الاستيراد من الاردن الى اقل من ١ بالمئة من مجموع الاستيراد ومن المهم ملاحظته ان ٨٥ بالمئة من مجموع المستوردات هي مواد مصنعة . وهذا يعني ان هنالك سوقا للمواد المصنعة واننا نحتاج الى دراسات لتحديد هذه المواد المستوردة وفحص امكانية انتاج بعضها محليا، اى تطوير الصناعة في اتجاه خلق البديل للمواد المستوردة من اسرائيل .

وصف ار كادي (مصدر٤صفحة٣٩) العلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة بانها شبيهة بالعلاقات القائمة بين الاقاليم الغنية والفقيرة وعلى هذا الاساس فمن المرجح ان يكون تأثير التجارة سلبيا على اقتصاد المناطق ، حيث يعكس نمط الانتاج السائد هذا التأثير السلبي بدلا من اظهار المميزات النسبية لكل منطقة .

فبدلا من زيادة انتاج المواد الاولية للتصدير مثل التوت الارضي والبصل او تصدير الايدى العاملة الرخيصة نسبيا الى اسرائيل ربما كان من الافضل تحسين انتاجية القطاع الريفي وفي تطوير الصناعة

تعاني المناطق المحتلة من عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع الاسعار المستمر وانخفاض قيمة العملة الاسرائيلية، بالاضافة الى فقدان السلطة الوطنية القادرة على ممارسة السياسة التقليدية لحماية صناعاتها واقتصادها مثل التعرفة الجمركية او تخفيض قيمة عملتها او احداث تغيير في السياسة المالية بالشكل الذي يخدم اهداف اقتصاد المناطق المحتلة .

لهذا وجد الفلسطينيون (ابناء هذه المناطق) انفسهم في وضع من لا يقدر على تغيير السياسة العامة او حتى عملية تسويق منتوجاتهم بما يتناسب واحتياجاتهم . وعليه فقد تأثر اقتصاد المناطق المحتلة بسياسة اسرائيل الجمركية والمالية التي خططت لتضع اقتصاد المناطق المحتلة في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي وتبرز اهم ملامح هذا الارتباط على النحو التالي :

١. عند استيراد البضائع عن طريق اسرائيل يدفع المستوردون رسوما جمركية اكثر مما لو تم الاستيراد عن غير طريق اسرائيل .

٢. هنالك تحديد على حركة البضائع من المناطق المحتلة الى اسرائيل بينما تنتقل البضائع الاسرائيلية الى اسواق المناطق المحتلة بدون قيود .

لقد اشار معظم اصحاب الوحدات التي شملها البحث الى حجم السوق المحلي والمنافسة الكبيرة التي تواجهها هذه الوحدات من المنتوجات الاسرائيلية .

والنتيجة التي تلمسها اليوم هي ازدياد حجم البضائع المستوردة من اسرائيل بحيث اصبحت المناطق المحتلة ثاني اكبر سوق للمنتوجات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة الامريكية كما تبين ذلك اللائحة السادسة عشرة .

Digitized by Birzeit University Library

اللائحة السادسة عشرة

قيمة الصادرات الاسرائيلية وتوزيعها

حسب الاسواق المختلفة خلال الفترة ٧١ – ٧٨

الف دينار

السوق	١٩٧١	١٩٧٢ (١)	١٩٧٥ (٢)	١٩٧٦ (٣)	١٩٧٧ (٣)	١٩٧٨ (٤)
المناطق المحتلة (٥)	١٠٢٣٧٣	١٣٧٠٤٨	٢٦٧٧٠٠	٣٩٢٧٢١	٤٦٢٣٠٠	٣٩٠٠٠٠
الولايات المتحدة	١٨٥٥٤٨	٢٢٣٤٧٣	٣٠٧٥٠٠	٤٤٠٠١٦	٥٦٤٦٠٠٠	٦٨٥٢٠٠
بريطانيا	٩٧٥١٥	١١١٢٤٩	١٦٩٣٠٠	١٨٣٨٨٠	٢٣٣٨٠٠	٢٨٢٦٠٠
المانيا الغربية	٩٠٥٨٥	١٠٣٦٤٥	١٦٠٥٠٠	٢٠١٧١٤	٢٧٥٦٠٠	٣٤٠٤٠٠
هولندا	٥٧٨٧٥	٦٧٤٣٩	١٢٩٢٠٠	١٦٣٦٤٠	١٧٨٣٠٠	٢١٣٨٠٠
اخرى	٥٢٦٠٨٦	٦٤١١٦٦	١١٧٤٢٠٠	١٤٢٥٩٤٨	١٨٣٩٤٠٠	٢٠١٫٣٠٠
المجموع	١٠٥٩٩٨٢	١٢٨٤٠٣٠	٢٣٠٨٤٠٠	٢٨٠٧٩١٩	٣٥٤٤٠٠٠	٤٢١١٣٠٠
النسبة المئوية للمناطق المحتلة	٩٫٦	١٠٫٦	١٥٫٩	١٣٫٩٨	١٢٫٠	٩٫٠

١) مصدر ١٠ والصفحات ١٨٩، ٢٠٩، ٢١٠

٢) مصدر ٧ والصفحات ٢١٠، ٢٢١، ٢٢٣

٣) مصدر ١١ والصفحات ١٨٤، ١٩٥، ١٩٦

٤) مصدر ٨ ز تلصفحتين ١٩٨، ٢١٢

٥) هذه لا تشمل القدس العربية التي تعتبر حوالي ١٠ بالمئة من حجم الاستيراد لبقية المناطق المحتلة.

الطاقة الانتاجية للمصانع واستغلالها

تبين لنا من ردود الوحدات الصناعية على الاسئلة المتعلقة بالطاقة المستغلة من الاليات المتوفرة لهم بان هنالك حوالي ٦٠ بالمئة من المصانع تعمل على مستوى اقل من طاقتها الانتاجية فعشرون بالمائة من مصانع القطاع فعلا تعمل باقل من ٥٠ بالمئة من طاقتها الانتاجية بينما لم يزد عدد الوحدات التي تستغل ٩٠ بالمئة من طاقتها او اكثر عن ٥ بالمئة اما في الضفة فان نسبة الوحدات الصناعية التي تعمل بمستوى ٥٠ بالمئة او اقل من طاقتها قد وصلت الى ٧٠ بالمئة وان هنالك ١٤ بالمئة من المصانع تعمل بمعدل ٩٠ بالمئة او اكثر من طاقتها الانتاجية.

المواد الخام للصناعة.

تعتمد المناطق المحتلة بصورة رئيسية على اسرائيل لتزويدها بالمواد الخام. حيث ان ٦ر٥ بالمئة من الوحدات الصناعية في الضفة الغربية تستعمل مواد خام مستوردة عن طريق الاردن بينما

Digitized by Birzeit University Library

نجد ان ٤١ بالمئة من الوحدات الصناعية في الضفة تستعمل مواد محلية. اما في القطاع فان اعتماد الصناعات على اسرائيل كمصدر رئيسي للمواد الخام او كوسيط لاستيراد المواد الخام من الخارج اكبر من نسبة الضفة، اذ نجد ان حوالي ٩٨ بالمئة من المصانع تعتمد على اسرائيل وان ٤٥ بالمئة من هذه المصانع تعتمد على مواد خام محلية.

لتحديد نسبة ما يستورد من مواد خام من المصادر المختلفة لكل مجموعة من المجموعات المختلفة طلبنا من المصانع ان تعطينا نسبة المواد الخام المستوردة من كل مصدر وعلى ضوء اجاباتهم وجدنا ان حجم المواد الخام، المستوردة من اسرائيل او عن طريقها يتراوح ما بين ٧٠ ـ ١٠٠ بالمئة من كل المواد الخام المستعملة في الضفة الغربية، الا ان هنالك بعض الصناعات التي تستعمل مواد خام مستوردة عن طريق الاردن مثل مجموعة الاغذية كمصنع سلفانا للشوكلاته في رام الله او مصنع الزيوت النباتية في نابلس اما في غزة فان وزن السوق الاسرائيلي كمصدر للمواد الخام يرتفع الى نسبة اكبر لان وزن القطاع كمصدر للمواد الخام منخفض جدا ما عدا المواد الخام الخاصة بصناعات الفخار والخزف.

تمويل المشاريع الصناعيـــة.

توفير المصارف المخصصة لدعم الصناعة وتطويرها مهم جدا لان وجود هذه المصارف وتنشيط عملها في ظل سياسة مالية مرنة سيساعد على توفير القروض للاستثمار بتكاليف مخفضة.

لقد انهار بعد عام ١٩٦٧ نظام المصارف الذي كان متوفرا في المناطق المحتلة حيث انهت البنوك العربية التي كانت نشيطة قبل هذا التاريخ اعمالها ونقلت كل ما لديها الى المراكز الرئيسية في عمان والقاهرة. وخلقت فراغا في هذا المجال شجع المصارف الاسرائيلية على الدخول منه الا انها حصرت نشاطها بالمعاملات البنكية العادية ولم تمارس بشكل كاف اهم نشاطاتها المرتبطة بتوفير القروض لتشجيع الاستثمار. وهذا واضح من الردود التي اجاب بها اصحاب المصانع بخصوص السؤال عن مصادر تمويلهم فاجاب ٩٧ بالمئة ان مصادر التمويل هي خاصة وبمبادرة فردية. ٣ بالمئة فقط من المصانع القائمة حصلت على قروض بنكية لاجل تطوير عملها ومن المحتمل ان يكون هذا القرض على ضآلته من مصارف غير اسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

توصيـــــات

تواجه الصناعة العربية في المناطق المحتلة الكثير من الصعوبات التي تعرقل تطورها وتؤدي الى خفض قيمة انتاجها وما يرتبط بهذا الانتاج من دخل، وكنتيجة اولى لقلة المردود على الاستثمارات تتسرب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج حيث يتم استثمارها خارج المنطقة، وبالتالي لا تساهم هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الايدي العاملة من ابناء الضفة والقطاع بل ربما كان العكس هو الصحيح اذ تشجع الاستثمارات في الخارج على الهجرة الى الاماكن التي تتم الاستثمار فيها.

لاجل وقف تيار هجرة رؤوس الاموال والايدي العاملة اقترح قيام جهاز محايد يتعاون مع الغرف التجارية والصناعية في المناطق المحتلة تكون مهمته توفير الدعم الفني والمادي الكافي للنهوض بالصناعة المحلية الى المستوى الذي يتناسب وامكانياتنا وتتضمن اعماله ما يلي:

١) اجراء دراسات لمعرفة نوع وحجم البضائع المستوردة من اسرائيل والخارج وبحث امكانية تصنيعها محليا لتوفير الاكتفاء الذاتي وهذا ما تسميه في الاقتصادي بانتاج البديل للمستوردات (Import Substitute).

٢) مراقبة عملية التصنيع بحيث لا تسمح بقيام صناعات تنتج مواد مشابهة في خصائصها وتخلق فائض منها في الاسواق مما يضطر الوحدات الصناعية التي من هذا النوع على عدم استغلال طاقتها الانتاجية بشكل ناجع كما تلمسه في صناعة الادوية وغيرها، عملية المراقبة او التنظيم يجب ان توجه الاستثمارات الى خلق صناعات لتغطية احتياجات السوق في كل الاتجاهات الممكنة على ضوء دراسات الفقرة السابقة، لان التركيز على جانب واحد من السوق وترك الجوانب الاخرى مفتوحة للبضائع المستوردة لن يساعد على ايجاد التوازن الاقتصادي لهذه الصناعات وسيؤدي بالتالي الى خروجها من حقل الانتاج تحت وطأة المزاحمة.

٣) رفع مستوى جودة الانتاج وطريقة عرضه.

لقد لمست اثناء دراستي للمشكلة بان هنالك شريحة لا باس بها من المستهلكين لا تشترى بعض المنتوجات المحلية لاعتقادها ان البضائع المحلية، اقل جودة من البضائع المستوردة ولكي نتغلب على هذا النقص اقترح ان يشرف هذا الجهاز على اجراء دراسات بالتعاون مع ذوى الاختصاص لمعرفة حجم هذه الشريحة ومعرفة اسباب عدم اقبالها على المنتوجات المحلية ومن ثم وضع الخطط المناسبة لرفع مستوى جودة المنتوجات المحلية عندما يبرز حجم هذه الشريحة او امكانية السوق الخارجي مثل هذا العمل.

٤) اجراء دراسة على الصناعات القائمة لتحديد مواقع الضعف والقوة لديها ومن ثم العمل على تنشيط عوامل القوة وفي نفس الوقت تقليص عوامل الضعف لدى هذه الصناعات.

٥) نظرا لصغر حجم السوق المحلية والمنافسة التي تواجه المنتوجات الصناعية في الضفة والقطاع من منتوجات الصناعة الاسرائيلية مع كل ما يتوفر له من دعم من سلطات الاحتلال اشعر بان هنالك حاجة ملحة لدعم الصناعات العربية هنا بغرض منحها فرصة البقاء وتطويرها لتكون دعامة الاقتصاد في الدولة الفلسطينية في المستقبل.

٦) تحديد حجم الدعم والاسس لتوزيعه.

لقد لاحظت اثناء حديثي مع الكثيرين من رجالات الصناعة في المناطق المحتلة ان هنالك اتفاقا على ضرورة تقديم الدعم للصناعات المحلية الا ان هنالك عدم وضوح بخصوص الاسس التي

Digitized by Birzeit University Library

يجب ان يتم بموجبها تقديم هذا الدعم
منالك تساؤلات عن ماهية الوحدة الصناعية وما هو حجم الدعم وعلى اى اساس يتم تقديره.

هل يعطي الدعم للايدى العاملة ام على اساس راس المال المستثمر وغيرذلك من الاسئلة التي لا اعتقد ان هذا البحث غيرقادر على الاجابة عليها ولكني اغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض الملاحظات التالية حول هذه الاسئلة :

(أ) ما هي الوحدة الصناعية :

الوحدة الصناعية (او المصنع) هي تلك الوحدة الانتاجية التي تاخذ مواد خام اولية وتصنعها ثم تطرحها في الاسواق وليس في مكان الانتاج (٤) كما يشترطان لا يقل عدد عمالها عن اربعة عمال (٢) .

تتطلب عملية تحديد الدعم لكل وحدة صناعية في اى مجموعة من المجموعات الرئيسية الى دراسة اكثر عمقا من هذه والى تعاون اكثر من قبل اصحاب هذه الصناعات في توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن عملية انتاجهم وطاقة السوقة الاستيطانية لهذه المنتوجات حسب مستويات الجودة الحالية ومجال رفع مستواها في المستقبل .

(ب) على اى اساس يعطي الدعم ؟
اقترح ان يعطى الدعم لكل عامل من عوامل الانتاج حسب مساهمته في تحقيق الاهداف التي وجد الدعم من اجلها.
فمثلا نحن نعتقد ان الهدف الاول لتنشيط الصناعة هو زيادة طاقتها على استيعاب الايدى العاملة ومن المنطق ان يراعي هذا الهدف عند تحديد الدعم للمصانع حسب عدد العمال الدائمين فيها على ان يعطى هذا الدعم مباشرة للعامل من خلال المؤسسة الصناعية التي يعمل بها على ان تراعى الفرق الحقيقي للراتب بين المناطق المحتلة والاردن لكل عامل في اية مجموعة رئيسية من مجموعات الصناعات حسب مؤهلات العمال في تلك المجموعة.
علاوة على الدعم المطلوب للايدى العاملة ولاجل توفير شروط النجاح للصناعة القائمة وبهدف تشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية على الاستثمار فلا بد من توفير حد ادنى من الربح لهذه الاستثمارات يعادل الربح المنتظر من ايداع هذه الاموال في البنوك الاردنية وهذا يعني ضمان مبدأ التعويض عن ضياع الفرص لهذه الاستثمارات او ما يعرف باسم (Opportunity Cost) على ان يتم تحديد حصة كل وحدة صناعية من هذا الدعم على اساس الطاقة الانتاجية المستغلة فمثلا عندما يستثمر صاحب مصنع عشرين الف دينارا في مصنعه فانه يستحق دعما على راس المال يساوى النسبة المئوية للفائدة البنكية في الاردن ضرب حجم راس المال المستثمر والكل مضروب في معدل الطاقة الانتاجية المستغلة (٦) .

(٤) هذا التعريف يستثني جميع الوحدات التي تقدم خدمات مثل المطاعم واماكن انتاج وتقديم الحلويات الشرقية ومحلات التجارة والحدادة التي تنتج حسب طلبات المستهلكين الفردية وغيرها
(٥) هذا التحديد يستثني جميع الوحدات الانتاجية على المستوى الحرفي لان الجهد الممكن صرفه عليها اكبر بكثير من طاقتها الانتاجية ومن حجم استيعابها للايدى العاملة. بالاضافة الى ان توسعها لافقي يقطع الطريق على قيام صناعات كبيرة قادرة على تحسين انتاجها.
(٦) افرض ان هذا المصنع يستغل ٨٠ بالمئة من طاقته الانتاجية فان معدل الفائدة البنكية للمودع سيساوى ١٠ بالمئة فان مايستحق من دعم سنوى يساوى ٢٠،٠٠٠ (٨٠) (١٠) = ١٦٠٠ دينارا.
١٠٠ ١٠٠

Digitized by Birzeit University Library

هذا هو الدعم الذى نقترحه للوحدات الصناعية القائمة اما بالنسبة للصناعات التي يوافق عليها جهاز تطوير الصناعة بعد ثبوت جدواها الاقتصادية فانني اقترح ان تعطي قرضا بفائدة تعادل ما يتقاضاه البنك الاسلامي وان يكون حجم هذا القرض مساويا لحوالي ٧٠ بالمئة من القيمة المقررة للاستثمار في هذا المشروع علاوة على ما سيستحقه كمصنع قائم بعد مباشرته في الانتاج.

هذه هي اوضاع الصناعة في المناطق المحتلة واقتراحاتي لرفع مستواها لكي تخدم اهدافنا الوطنية واننى اذ اطرح هذه الاقتراحات للمناقشة او لاطلاع من يعنيهم الامر لا ادعي الكمال النفسي فالكمال للخالق وحده وكل ما ارجوه ان يهتم بمطالعتها اولئك اللذين تعنيهم أوضاعنا فلعل قبولهم لهذه الاقتراحات كاملة او بعد تعديلها على ضوء تجاربهم سيفتح المجال لقيام صناعة على اسس مدروسة وقادرة على تطوير نفسها في خدمة مجتمعنا وقل اعملوا وسيرى الله عملكم.

Digitized by Birzeit University Library

المـــــراجـــــــــع

1) Abu Kishk, Bakir - Industrial Survey in the West Bank and Gaza Strip, Birzeit University, Research Center, April, 1981.

2) International Bank for Reconstruction and Development, John Hopkins press, Baltimore, 1957, PP 10, 66-68.

٣) روز مصلـــــح
شؤون فلسطينية العدد رقم ٩٣ صفحة رقم ٤ ، مركز الابحاث ، بيـــــروت . شباط ١٩٨٠.

4) Brain Van Arkadie - Benefits and Burdens: A report on the West Bank and Gaza Strip Economics since 1967, Carnegie Endowment for Internatronal Peace, New York, 1977.

5) Michael Mazur - Economic Development of Jordan, in Economic Development and Population Growth in the Middle East, ed. C.A. Cooper, and S. S. Alexander, Elsevier, New York, 1972.

٦) سلطة التخطيط الاقتصادى، المسح الاقتصـــادى للضفة الغربيـــة
دائـــرة الاحصـــاء المركزيـــة ـ القـدس . ١٩٦٧

7) Statistical Abstract of Israel, 1979, Central Bureau of Statistics, Jerusalem.

8) Statistical Abstract of Israel, 1980, Central Bureau of Statistics, Jerusalem.

9) Arie Bregman, Economic Growth in the Administered Area, 1968-1973, Bank of Israel, Research Department, Jerusalem, 2nd ed. 1975.

10) Statistical Abstract of Israel, 1974, Central Bureau of Statistics, Jerusalem.

11) Statistical Abstract of Israel, 1977, Central Bureau of Statistics, Jerusalem.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library